الأمن الغذائي في المغرب الأوسط في العصر الوسيط
الدولة الرستمية نموذجا (160 -299 هـ/ 777 -911 م)

الأستاذ: عبد العزيز رشيد

جامعة الجزائر

البريد الالكتروني :rachadachor@hotmail.fr

ملخص المقال باللغة الانجليزية :

Food security remains the primary concern of states and peoples. We mean by food security,the State's ability to provide food for the population through domestic production or through imports.In fact, El Maghrib El Awsat(central Maghrib) knew a remarkable increase in the population, from the 2nd centuryHA / 8 AD, as a result of economic and urban development, which led to the interest in agriculture to provide food for the growing number of the population. Tahert ,the Rustamid capital ,was among the cities that witnessed an increase in the population as a result of its economic boom. The Rustamid governers played an important role in achieving food security through the equitable distribution of wealth, the support of agricultural activity and tax relief for people to motivate them to work, and also through market control by preventing food monopoly to avoid high prices so as not to hurt the poor.Among the achievements of the Rustamid's policy was the assurance of food security which manifested in the increase in agricultural production of grains and the decrease in their prices ,and eventually meeting the needs of the population.

مقدمة :

من أكبر التحديات التي واجهت وتواجه الدول و الشعوب في الماضي والحاضر قضية الأمن الغذائي . لكن من الصعب تناول هذا الموضوع و إسقاطه على العصور الوسطى، نظرا لكون موضوع الأمن الغذائي جديد يمكن دراسة حيثياته بالإعتماد على علوم أخرى كعلم الإحصاء ، أما في العصور الإسلامية فمن الصعب دراسة

هذا الموضوع نظرا لنقص أو انعدام المعلومات في المصادر،وخاصة الإحصائيات سواء الزراعية أو السكانية، رغم ظهور ما يسمى بالديمغرافية التاريخية[1]، لكن من حسن الحظ وجود مصادر مساعدة مثل كتب الحسبة ، النوازل ، الطبقات ، المعاجم وغيرها . وحاولنا في مقالنا هذا تسليط قليل من الضوء على قضية الأمن الغذائي في المغرب الأوسط ، في العهد الرستمي لمعرفة دورالسلطة في محاولة تحقيق الأمن الغذائي للسكان .

1 - تعريف الأمن الغذائي :

الأمن ضد الخوف[2]. سواء كان الخوف من العدو أ ومن غيره ، ومنه قوله تعالى (الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) [3]. والغذاء ، هو مواد تؤخذ عن طريق الفم لنمو الجسم ، والإبقاء على الحياة [4]. أما الأمن الغذائي فيقصد به أن تكون لدى جميع أفراد المجتمع في جميع الأوقات، إمكانية الحصول على الغذاء الأساسي الذي يمكنهم من العيش بصحة ونشاط.[5] وهو ما يسميه ابن خلدون بالضروري من حاجات الناس كالحنطة وما شابهها[6]. ويعرفه البعض بأنه قدرة الدولة على توفير الإ حتياجات الأساسية من الغذاء لمواطنيها ، سواء في الظروف العادية أ و الظروف الطارئة [7] .والأ من الغذائي نوعان : مطلق ونسبي .أما المطلق فهو انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، [8] وهذا المستوى مطابق لمفهوم الاكتفاء الذاتي. يقول ابن خلدون (..إ ن الحبوب من ضرورات القوت فتتوفر الدواعي على اتخاذها ، إ ذ كل أحد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله لشهره أ و سنته فيعم اتخاذها أ هل المصر أجمع أو الأ كثرمنهم في ذلك المصر أ و فيما قرب منه لا بد من ذلك وكل متخذ لقوته فتفضل عنه وعن بيته فضلة كبيرة تسد خلة كثيرين من أ هل ذلك المصر فتفضل الأقوات عن أ هل المصر من غيرشك ..)[9] .أما الأ من الغذائي النسبي فهو قدرة الدولة على توفير حاجات أ فرادها من الغذاء كليا أ و جزئيا من خلال الإنتاج المحلي أو عن طريق الإستيراد [10] .

ولقد لفت القرآن الكريم أنظارنا إلى أهمية الغذاء في حياة الأمم والشعوب، وتعد سورة يوسف عليه السلام من أكثر السور دلالة على قضية الأمن الغذائي ، فقد أشارت إلى أهمية خزن الغذاء وحفظه بطرق مناسبة تمنع فساده ، وإلى أهمية الإنتاج الزراعي في توفير الأمن الغذائي، وإلى ضرورة ترشيد الإستهلاك الغذائي لمنع نقص الغذاء وحدوث المجاعات. (قال تزرعون سبع سنين دأبا،فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون ..) [11] .

2 - ا لتطور الإقتصادي والعمراني ودوره في ارتفاع عدد السكان وزيادة الاستهلاك في المغرب الأوسط :

لفتت بلاد المغرب بإمكانياتها الإقتصادية ، ومواردها البشرية أ نظار الفاتحين مما أدى إلى تدفق التجار، والعلماء، والأدباء عليها طمعا في المكافآت والوظائف الشاغرة[12] الشيء الذي ساهم في الزيادة السكانية في المنطقة بين القرنين 2 هـ / 8م، و6 هـ / 12م. كما ستشهد تدفق أعداد جديدة عبر الصحراء الكبرى وبلاد السودان ، في إطارتجارة الذهب والعبيد السود ، فالذهب سيكون مصدرا للقوة التجارية ، بينما سيشكل العبيد السود يدا عاملة في الزراعة[13].وكانت تاهرت أحسن مثال على ذلك حيث كانت مدينة متقشفة [14]، ، ثم تطورت عمرانيا نتيجة ازدهارها التجاري[15].

انحصر سكان المدينة بعد تأسيسها في القبائل البربرية بالخصوص المناصرة للإباضية[16]، ثم عرفت هجرات من مختلف أمصار العالم الإسلامي، يقول ابن الصغير: (وأتتهم الوفود والرفاق من كل الأمصار وأقاصي الأقطار)[17] حتى أصبح بها كثير من الناس[18] فازداد الإستهلاك لمختلف المواد الغذائية[19]. لكن لا يجب المبالغة في إبراز ظاهرة الإستهلاك الجديدة لأنها انحصرت داخل المدينة بينما بقي معظم سكان المغرب يعيشون في المناطق الريفية ، لكن مما لا شك فيه أن تأسيس المدن التجارية خلال القرنين 2 و3 هـ/8 و9 م ساهم خلال عدة أجيال في انتقال فئات اجتماعية من مرحلة العمران البدوي الى مرحلة العمران الحضري [20] .

ومهما يكن من أمر فإن الإزدهار الإقتصادي والعمراني ساهما في تطور ديمغرافي ملحوظ في المغرب الأوسط [21] وزيادة الإستهلاك وبالتالي ضرورة الإهتمام بالنشاط الزراعي لضمان الأمن الغذائي للسكان .

3 - الاهتمام بالنشاط الزراعي لتلبية لضمان الأمن الغذائي :

إن تزايد السكان في مدينة تاهرت ،وبروز حاجات إستهلاكية جديدة، ساهما في الإهتمام بالفلاحة،حيث أصبح الفلاحون في الأرياف يتوسعون في الإنتاج لتزويد سكان المدينة بما يحتاجونه من مواد غذائية خاصة الحبوب[22]. يقول ابن خلدون

(إ ن الحبوب من ضرورات القوت فتتوفر الدواعي على اتخاذها إ ذ كل أ حد لا يهمل قوت نفسه ،ولا قوت منزله، لشهره أو سنته ، فيعم اتخاذها أهل المصر أجمع أو الأ كثرمنهم في ذلك المصرأو فيما قرب منه لابد من ذلك وكل متخذ لقوته فتفضل عنه

وعن أهل بيتع فضلة كبيرة تسد خلة كثيرين من أهل ذلك المصر فتفضل الأقوات عن أهل المصر). [23]

إن الزيادة السكانية ليست عائقا أمام الأمن الغذائي[24] بل يمكن أن تساعد في تحقيقه من خلال ممارسة النشاط الزراعي، وتوفير الطعام للمنتج والمستهلك معا. ويقدر المؤرخون الإقتصاديون أن تجمعا سكانيا يبلغ عدد أفراده 3000 ساكن يحتاج ابتداء من القرن5 هـ/ **11** م لمده بالمواد الغذائية إلى عشر مناطق ريفية خصبة أي 8,5 كلم مربع بسبب تراجع انتاجية الفلاحة بعد الغزو الهلالي. غير أننا نفتقر للمعلومات عن نفس الظاهرة خلال القرون السابقة، لكن مما لا شك فيه أن الإزدهار الزراعي الذي عرفته بلاد المغرب خلال هذه القرون سمح بتلبية احتياجات عدد أكبر من العدد المذكور سابقا [25] .

استعان الرستميون في خدمة الأرض بالعبيد الذين كانوا يجلبون من السودان الغربي إلى جانب الذهب[26]. وقد ساعدت الظروف الطبيعية الملائمة على ازدهار النشاط الزراعي فوقوع تاهرت بين نهرين [27]. سمح بري الأراضي الزراعية الواسعة والخصبة[28]

لكن توفر الظروف الطبيعية الملائمة واليد العاملة الفلاحية لا يكفي ما لم تعمل الدولة ما في وسعها من أجل تحقيق الأمن الغذائي لرعاياها .

4 - دور الدولة في تحقيق الأمن الغذائي :

أ - وقوف الحاكم إلى جانب الرعية :

تساهم سياسة الدولة الحكيمة، ووقوفها إلى جانب الرعية في ارتفاع مستواهم المعيشي، مثلما حدث في عهد عبد الرحمن بن رستم الذي وصلت أخبارعدله ورأفته بالضعفاء إلى المشرق، فأخذ أتباع الإباضية يقصدونه محملين بأموال كثيرة[29] استعملها في صالح الرعية [30] .

ب - التوزيع العادل للثروة ومساعدة الفقراء :

بعد جمع ابن رستم مجلس الشورى لبحث أمر المعونة ، اتفق الجميع على تخصيص ثلث المال للفقراء والمحتاجين، وهنا تتضح أهمية التوزيع العادل للثروة ،

ومساعدة الحاكم للطبقة المحرومة خاصة في الظروف الصعبة مثل الأزمات والمجاعات [31] .

ج - تشجيع ودعم النشاط الزراعي :

من واجب الدولة مساعدة الفلاحين بالمال للقيام بالأعمال الزراعية، بل يرى ابن القيم الجوزية أن على الدولة إلزام القادرين للقيام بالنشاط الفلاحي إذا امتنعوا عن ذلك لأهميتها في توفير الغذاء [32] . وقد خصص عبد الرحمان بن رستم ثلث المعونة التي جاءته من المشرق للفلاحة ،حيث ساهم في غرس البساتين، وإجراء الأنهر[33]. وكانت النتيجة أن انتعش الفقراء وتحسنت أحوالهم [34] .

د – تخفيف الضرائب على الرعية :

يرى ابن خلدون أن الجباية إذا قلت على الرعايا نشطوا للعمل فيكثر الاعتمار، ويتزايد المحصول[35]. وهذا ما حدث للدولة الرستمية خاصة في بداية تأسيسها، فلم تفرض الضرائب على الناس إلا الشرعية منها مما دفع الناس إلى المثابرة في الزراعة .يقول ابن الصغير:(وأصحاب شرطته والطائفون به– أ ي عبد الرحمان بن رستم – قائمون بما يجب ،وأهل الصدقة على صدقاتهم يخرجون الطعام فيقبضون اعشارهم في هلال كل عام من اهل الشاة والبعير، ويقبضون ما يجب من أ هل الصدقات لا يظلمون ولا يظلمون) [36].

هـ – ا ستصلاح التربة و إحياء الأراضي الموات :

الموات هي الأراضي البور التي يقطعها السلطان لمن يحيها[37]. وقد ورد في ذلك حديث عن جابر رضي الله عنه عن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول فيه«من أحيا أرضا ميتة فهي له». [38] وكان هذا النوع من الأراضي منتشرا في بلاد المغرب[39]. وقد شجع عبد الرحمان بن رستم على إحياء الأراضي الموات[40] مما أدى إلى اتساع الأراضي الصالحة للزراعة .

و- د ور الدولة في تنظيم السوق :

يتمثل دور الدولة في الحرص على توفير المواد الغذائية في الاسواق بعيدا عن التلاعب من حيث الجودة، والسعر العادل الذي تستحقه كي يتسنى لأصحاب الحاجات أن يحصلوا عليها[41].

- **محاربة الإحتكار وتسعير المواد الغذائية :**

كان بعض التجار يحتكرون المواد الغذائية لبيعها بأسعار مرتفعة عندما تقل في السوق وبالتالي الإضرار بالناس نظرا لسنوات القحط أو الأزمات الأخرى في المغرب الأوسط، لذا كان المحتسب يعاقب المحتكر للطعام كبيعه، والتصدق بالربح على المحتاجين، وإذا عاد التاجر إلى نفس الفعل يضرب ويطاف به في الأسواق ويسجن[42]. ورغم أن الأصل في الإسلام عدم التسعير في الظروف العادية.**43** لكن إذا حدث إحتكار للمواد الغذائية ، أو تلاعب بعض التجار بالأسعار ففي هذه الحالة وجب على الدولة أن تسعر لحماية الطبقات الفقيرة [44].

5 - مظاهر تحقيق الامن الغذائي :

أ - وفرة الإنتاج الزراعي و الحيواني وتلبية حاجيات السكان:

انبهر الوفد المشرقي الذي عاد بأموال إضافية للإمام الرستمي بالخطوات السريعة التي خطتها تاهرت في المجال الحضاري . وكان للزراعة النصيب الأوفر حيث ازداد الإنتاج مما أد ى بدون شك إلى تلبية احتياجات السكان من الغذاء ، وخير دليل على ذلك الرواية التي ساقها الدرجيني في كتابه (طبقات المشايخ)عن أحد علماء الإباضية الذي كان ينتقل في كل موسم حصاد إلى تيهرت لجمع ما تبقى من حبوب في الحقول، ويقوم بحمل ما مقداره نفقة سنة كاملة بعد أن يحصد الناس زرعهم، و يجمع اللاقطون، وترعى الماشية[45]. وهذا دليل على كثرة إنتاج الحبوب في منطقة تيهرت ، وكان هذا كفيلا بتحقيق الإكتفاء الذاتي وتأمين الغذاء لسكان تيهرت إلى العام القادم في انتظار موسم جديد.

ب – ا نخفاض أسعار المواد الغذائية في الأسواق :

تذكر المصادر بعض الأسعار في سنوات حدوث الجوائح الطبيعية كالقحط أو الفيضان ،أوالجراد حيث يقل الإنتاج وتصبح المواد الغذائية نادرة وترتفع أسعارها، ولكن من الصعب الإعتماد على هذه المعلومات لمعرفة الأسعار في الظروف العادية [46]. ويبدو أن أسعار الحبوب لم تكن مستقرة ، متأثرة بالمردود الفلاحي، وبالأحداث السياسية والعسكرية. وقد تنبه ابن خلدون إلى أهمية إنتاج الحبوب في توفير الغذاء وبالتالي انخفاض سعره حيث يقول:(إن الحبوب من ضرورات القوت فتتوفر الدواعي على اتخاذها ولولا احتكار الناس لها ولولا الخوف من هذه الآفات لبذلت دون ثمن)[47].

ج- تصدير المواد الغذائية :

سمحت وفرة المنتوجات الزراعية والحيوانية خلال العهد الرستمي بالتصدير. يقول ابن الصغير(واتسعوا في البلد وتفسحوا، وأتهم الوفود والرفاق من كل الأمصار، واستعملت السبل إلى بلاد السودان و إلى جميع البلدان من مشرق و مغرب بالتجارة وضروب الأمتعة)[48].ومن بين السلع المصدرة ،الحبوب، وكانت الأندلس من أبزر المناطق المصدر إليها عبر ميناء تنس. [49] ونتيجة لثورات البربر ضد الحكم الأموي ابتداء من **138 هـ/ 756** م[50]، وأيضا بسبب سنوات القحط الذي عاشتها الأندلس لجأت إلى تيهرت لإمدادها بكميات هامة من الحنطة [51].

ومن المحتمل أن تجار المغرب الأوسط قد حملوا أيضا معهم إلى السودان الغربي الحبوب خاصة القمح والحنطة لأن طعامهم اقتصرعلى الذرة واللوبيا [52]. كما قامت علاقات تجارية بين تيهرت والمشرق الإسلامي حيث كانت القوافل والسفن تنقل مختلف السلع ذهابا وإيابا، محملة بالسلع إلى الإسكندرية، ولا شك أن الحبوب كانت من بين تلك السلع [53] خاصة القمح والشعير[54]. وربما كان يحدث ذلك في أيام القحط عندما ينخفض منسوب مياه النيل وتقل الغلات [55].

6 - مظاهر نقص الأمن الغذائي:

رغم الرخاء الإقتصادي الذي شهدته الدولة الرستمية إلا أن هذا لم يمنع من تعرضها إلى ظروف صعبة أثرت على الأمن الغذائي للسكان ، ويتجلى هذا في المظاهر التالية

حدوث المجاعات :

كانت الأزمات الغذائية والمجاعات تحدث نتيجة الجفاف [56] ،إلا أن سنة واحدة من الجفاف نادرا ما تؤدي إلى مجاعة بسبب تعود الناس على مواجهة الجفاف بادخار الأ قوات، أما إذا توالت سنتان أو ثلاث سنوات من الجفاف فتلك لا محالة الكارثة، إذ كانت تنفذ المدخرات، وترتفع الأسعار[57]. وهناك إشارات في كتب الإباضية إلى المجاعات بسبب قلة الأمطار في الطرف الشرقي من الدولة الرستمية [58] .

و كانت العوامل البشرية المتمثلة في الحروب و الفتن سببا في حدوث المجاعات أيضا. و يكثر حدوثها بصفة خاصة عندما توشك الدولة على الإنهيار، أي في فترة الصراع بين السلطة المنهارة والقوة المناهضة لها[59]. وقد تنبه ابن خلدون إلى هذه الظاهرة حيث يقول:(إن المجاعات والموتان تكثر في أواخر الدول ،والسبب فيه قبض الناس أيديهم عن الفلح في الأكثر بسبب ما يقع في آخر الدولة من العدوان في الأ موال والجبايات، أو الفتن الواقعة في انتقاص الرعايا وكثرة الخوارج لهرم الدولة) [60].

وأحسن مثال على ذلك الدولة الرستمية التي شهدت قرب سقوطها الفتن والحروب ،بسبب الصراع على الحكم، وتمكن الفاطميين منها على يد عبيد الله الشيعي [61] .

7 - دور الدولة و المجتمع في مواجهة المجاعات :

لجأت الدول في المغرب الأوسط بمساعدة المجتمع إلى عدة طرق من أجل مواجهة المجاعات للتخفيف من آثارها المدمرة :

أ – الإدخار أو التخزين :

- الإدخار الجماعي : كان سكان المغرب الأوسط يخزنون فائض الحبوب في مطمورات جماعية، مثل القلاع في منطقة الأوراس، وفي مناطق أخرى يتم خزن الحبوب حسب عادة قديمة في مطمورات تحت الأرض[62]. ويبدو أن أعوام المجاعات والخوف من تكرارها ، والفتن، والحروب جعلت تخزين الحبوب أو الطعام بصفة عامة من ضروريات الحياة [63]، حتى أن ابن خلدون يرى أن الإنسان لا يأمن على مستقبله وسلامته من الكوارث إلا إذا وفر ما يكفيه من المؤن لمدة لا تقل عن سنتين[64] .

- الإدخار الفردي :

كان المخزن أو المطمورة جزء أساسيا في مزرعة أو بيت المزارع بسبب الخوف الذي ترسخ لدى السكان حتى أصبح لكل بيت في قسنطينة مطمورتان، أوثلاث،أو أربع[65] . كما أن الأهراء كانت تبنى في المواقع الإستراتيجية مثل المرتفعات والروابي الآمنة، أو داخل الحصون،أو قرب القلاع كي تستفيد من حراسة الجنود[66]. وكان أصحاب المواد المدخرة يلجؤون أيضا خلال فترات الفتن، حيث تكثر عمليات السطو والنهب إلى توكيل حراس مداومين مقابل أجر متفق عليه. وبعد بناء الأهراء تستعمل بعض المستحضرات الطبيعية لتعقيمها من الآفات [67] .

ب- التضامن الإجتماعي :

كان المجتمع الإسلامي شديد التضامن ، ومن أبرز مظاهر هذا التضامن كثرة الصدقات، وتوزيع المواد الغذائية في المناسبات للتخفيف نسبيا من مظاهر الفاقة[68]، وكان اللجوء إ لى مثل هذا السلوك أ مرا شائعا في المجتمعات الإسلامية المتدينة ، ففي أكثر من ثلاثين موضعا في القرآن الكريم ترد الدعوة إلى إطعام الفقراء والمساكين كقوله تعالى (فلا اقتحم العقبة وما أدراك ما العقبة فك رقبة أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا ممقربة أو مسكينا ذا متربة)[69] .

وشكلت كوارث الجوع والغلاء مناسبات للفئات الهامة في المجتمع لمد يد المساعدة للمحتاجين، وإطعام المتضررين من الجوع [70] .

ومن الصدقات غير المباشرة نجد الأوقاف أو الأحباس، حيث لعبت دورا هاما في توفير الرعاية الإجتماعية للفئات المحرومة، والتخفيف من معاناتهم في الظروف الصعبة، مثل المجاعات والقحوط[71]. بيد أن هذه المساعدات لم تكن تف دائما بالحاجيات في الأوقات الصعبة [72]لهذا فرض الإسلام إلى جانب المساعدات الإختيارية واجبات إلزامية لتحقيق التضامن الاجتماعي مثل الكفارات والنذور التي أوجبها الله على المسلم الذي يخطئ أو يتعدى أو يقصر، وكذلك من لا يقوى على صيام رمضان لمرض أو شيخوخة أو ما شابه ذلك ، فقد جعل الله فدية ذلك طعام عن كل يوم من إفطاره في هذا الشهر المبارك من غالب قوت الناس ، في حين جعل من كفارة الحنث في اليمين إطعام عشرة مساكين من أوسط ما يطعم منه المسلم أهله ، ومن قبيل ذلك أيضا فدية المضطر لحلق رأسه في أثناء إحرامه بالحج أو العمرة فعليه ذبح شاة توزع على الفقراء،أو يطعم ستة مساكين[73].

خلاصة :

عرف المغرب الأوسط ابتداء من القرن 2 هـ / 8 م ازدهارا إقتصاديا وتطورا عمرانيا ملفتا للإنتباه ساهم في ارتفاع عدد السكان مثل تيهرت في العهد الرستمي التي شهدت توافدا سكانيا عليها من مختلف المناطق. وأدى ارتفاع عدد السكان إلى زيادة الإستهلاك للمواد الغذائية مما حتم على الدولة بذل مزيد من الجهود بهدف تحقيق الأمن الغذائي للسكان ، لهذا عملت الدولة الرستمية على تشجيع الزراعة كونها أساس الأمن الغذائي ،كما حرصت على الوقوف إلى جانب الضعفاء، والتوزيع العادل للثروة ،وعدم فرض الضرائب الباهضة على الناس ،وإحياء الأراضي الموات ،وتنظيم السوق لمنع احتكار المواد الغذائية وارتفاع أسعارها .

من نتائج السياسة التي اتبعها الرستميون تحقيق الأمن الغذائي الذي لمسناه في وفرة الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب ، وانخفاض أسعارها في الأسواق،و تلبية إحتياجات السكان من المواد الغذائية ، بل و تصدير الغذاء إلى عدة بلدان. إلا أن الإزدهار الزراعي في العهد الرستمي وما نتج عنه من توفير الغذاء للسكان لم يمنع من حدوث مجاعات. والسبب في ذلك يعود إلى الظروف الطبيعية خاصة الجفاف الذي كان يؤثر على المردود الفلاحي خاصة إذا تكرر حدوثه . وكانت الإضطرابات السياسية تزيد في تراجع الإنتاج الزراعي،و نقص الغذاء خاصة عندما تقترب الدولة من نهايتها،

حيث تكثر الفتن الداخلية ،ويزداد التكالب الخارجي عليها،وهذا ما حدث للدولة الرستمية عندما أوشكت على السقوط ، حيث عرفت صراعا على الحكم ، وسعي الفاطميين للقضاء عليها. ولمواجهة المجاعات اتخذ سكان المغرب احتياطاتهم المتمثلة في بناء مخازن للغذاء ،والتضامن الإجتماعي من خلال الصدقات ، ومساعدات المحسنين و الميسورين للفئات المحرومة ، وأيضا تحبيس الأملاك و الأراضي لفائدة الفقراء .وإلى جانب هذه المساعدات الإختيارية كانت الدولة تفرض الزكاة على الأغنياء،بالإضافة إلى أموال الكفارات والنذر وغيرها من الأموال التي كانت تقدم للمحتاجين وتخفف من معاناتهم في الظروف الصعبة . بينما لم نقرأ في المصادر التاريخية أن الدولة الرستمية لجأت إلى الإستيراد لتلبية حاجيات مواطنيها من الغذاء ، وربما ذلك راجع إلى كون الدولة الرستمية استطاعت طوال فترة حكمها للمغرب الأوسط توفير الغذاء للسكان بل والتصدير إلى آفاق بعيدة رغم نقص الغذاء من حين إلى آخر بسبب التقلبات الطبيعية.

التهميش و الإحالات

1 – نشأ علم الديمغرافيا التاريخية كعلم حديث في فرنسا خلال الخمسينات من ق 20 على يد لوي هنري ، وهو علم يحاول فهم التاريخ من خلال معرفة عميقة بالسكان من حيث العدد ، والقوة النشيطة، والعاطلة ، والمستهلكين وغيرها . (مجلة كنانيش ، متخصصة في الديمغرافيا التاريخية، الديمغرافيا في تاريخ المغرب ، منشورات كلية الاداب و العلوم الانسانية ، إعداد مصطفى نشاط ، محمد استيتو نور الدين المودان ، العدد الاول ،وجدة ، المملكة المغربية ، 1999م، ص 14).

2 – ابن منظور(محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل): لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص 140.

3 - سورة قريش الآية 4

4 –.صديق محمد فهمي ، معجم الصناعات الغذائية والتغذية ، ط 1 ، الدار العربية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1993 ، ص 207 .

5 - محمد رفيق حمدان ،الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، دار وائل للنشر، عمان ، 1999، ص16

6 - ابن خلدون عبد الرحمان :المقدمة ، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة ،مراجعة سهيل زكار،دارالفكروالطباعة والنشروالتوزيع ، بيروت ، لبنان، 2001 م، ص 363

7 – أ بو شيخة عيسى وآ خرون ، مشكلات عالمية معاصرة ، دار العدوي للطباعة والنشر والتوزيع، 1984 ، ص 12

8 - المرجع السابق ، ص 10

9 - ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص 363

10 - محمد عبد الدايم ،مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي ،ملفات خاصة 2003، موقع الجزيرة نت

11 – الآية 47- 48 من سورة يوسف

12 – موريس لومبار، الإسلام في مجده الأول من القرن 2 ق- 5 هـ (8 – 11 م) ، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي ، منشوات دار الآفاق الجديدة ، المغرب ، 2003 ، ص 82

13 – نفس المرجع ، ص 85

14 - الجنحاني الحبيب ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الإسلامي (ق 3 – 4 /9 – 10 م) ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ص107

15 – نفس المرجع ، ص 108

16 – نفس المرجع ، ص 111

17 - ابن الصغير ، أخبار الأئمة الرستميين ، تحقيق وتعليق محمد ناصرو إبراهيم بحاز ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1986 ، ص 36

18 – ابن حوقل ، صورة الارض ،الطبعة الثانية ، طبع بمدينة بريل ، 1926 م ، ص 86 .

19 - موريس لومبار ، المرجع السابق ، 219

20 – الجنحاني ، المرجع السابق ، ص 37

21– إبراهيم القادري بوتشيش ، مباحث في التاريخ الإجتماعي للمغرب و الأندلس خلال عصر المرابطين ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، ص 54

22 – جودت عبد الكريم يوسف ، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين 3 و4 هـ/ 9 و10 م، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص26

23 – ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص 363

24 – النظرية المالتوسية ترى أن قدرة الإنسان على التكاثر تتجاوزبكثير امكانية زيادة الموارد الغذائية .ذلك انه في حين تخضع قدرة الانسان على التكاثر الى المتتالية الهندسية ((1، 2، 4 ، 6 ، 8...) فان الموارد الغذائية تخضع في نموها للمتوالية الحسابية (1 ، 2 ، 3 ....). وعليه فان عدد السكان يمكن ان يستمر في التزايد الى مالانهاية ، وبالتالي فان التناقض بين قدرة السكان على التزايد وقدرة الارض على انتاج الغذاء يمثل في راي مالتوس فحوى المعضلة السكانية. (رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة ، عالم المعرفة ، الكويت ، ديسمبر1984 ، ص25– 26).

25 - الجنحاني ، المرجع السابق ، ص 53

26 - بن قربة صالح وآخرون ، تاريخ الجزائر في العصر الو سيط من خلال المصادر، وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص 73 .

27 – مؤلف مجهول : الإستبصار في عجائب المصار ، نشر من طرف ألفرد ديكريمر ، ط 1 ، المطبعة الأميرية ، فيينا ، 1882 م ، ص 178
28 - الجنحاني ، المرجع السابق ، ص 105
29 - الحريري محمد عيسى ، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي حضارتها وعلاقاتها الخارجية بالمغرب والأندلس، دار القلم الكويت، الهيأة العامة مكتبة الإسكندرية ، ص102
30 - المرجع السابق ، ص 109
31 – جودت عبد الكريم يوسف ، المرجع السابق ، ص 29
32 - ابن القيم الجوزية ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، مج 1 ، تحقيق أحمد بن نايف الحمد ، دار علم الفوائد للنشر و التوزيع ، ص 92 .
33 - ابن الصغير ، المصدر السابق ، ص 35
34 – نفس المصدر ، ص 36
35 - ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص 279
36 - ابن الصغير ، المصدر السابق ، ص 41
37 – أبو مصطفى(كمال السيد) ، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل و فتاوي المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996، ص62 .
38 - الزركشي(شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله المصري الحنبلي)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي ، ج2 ، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، 1423 هـ/ 2002 م، ص 191.
39 - سامعي (إسماعيل)، معالم الحضارة العربية الإسلامية ، ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية ، بن عكنون الجزائر ، ص 270
40 - ابن الصغير ، المصدر السابق ، ص 38
41 - رائد محمد مفضي الخزاعلة ، إ شراف الدكتور كمال توفيق حطاب ، الأ من الغذائي من منظور الإ قتصاد الاسلامي حالة تطبيقية الأردن ، ماجستير الإقتصاد الإسلامي ، جامعة اليرموك ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، السنة الدراسية 2000 – 2001 ، ص 157 ، 158
42- الونشريسي(أحمد بن يحي) ، المعيار المعرب و الجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقية و الأندلس و المغرب ، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1401 / 1981 ، ج 6 ، ص 425
43 - حسن (أحمد) ، التسعير في الفقه الإسلامي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإ اقتصادية والقانونية المجلد 22 ، العدد 1، 2002 ، ص6.
44 - حساني مختار ، تاريخ الدولة الزيانية، الأحوال الإقتصادية والإجتماعية، ج 3، ط 1 ، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، بئر توتة، الجزائر ، 2007 ، ص 61

45 - الدرجيني (أبو العباس أحمد بن سعيد)، طبقات المشائخ بالمغرب ، حققه إبراهيم طلاي، الطبعة الثانية بدون تاريخ ، ص 98

46 - الجنحاني الحبيب ، المرجع السابق ، ص 72

47- ابن خلدون ، ص 363 .

48 .- ابن الصغير، المصدر السابق ، ص 56

49 - جودت عبد الكريم يوسف ، التجارة الخارجية للدولة الرستمية ، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1984 ، ص149

50 - حمدي (عبد المؤمن محمد حسنين)، ثورات البربرفي الأندلس في عصر الإمارة الأموية ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية، 1993، ص1.

51 - جودت عبد الكريم يوسف ، المرجع السابق ، ص 167

52 - الإدريسي ، المصدر السابق ، ص35

53 - حسن إبراهيم(حسن) ، تاريخ الاسلام السياسي و الثقافي و الاجتماعي، ج 4 ، ط 14 ، دار الجليل ، بيروت ، مكتبة النهضة، المصرية،1996، ص388

54 - ابن حوقل : صورة الأرض ،الطبعة الثانية ، طبع بمدينة بريل ، 1926 م، ص74،75

55 - حسن خضري أحمد ، علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب، مكتبة مدبولي مصر،ص109

56 - محمد الأمين البزاز ، حول المجاعات و الاوبئة بالمغرب خلال العصر الوسيط ، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخامس ، العدد 10 ، الرباط ، 1993 ، ص 97

57 – بلعربي(خالد) : المجاعلا ت و الأوبئة بتلمسان في العهد الزياني ، دورية كان التاريخية ، العدد الرابع ، 2009 ، ص 22.

58 - البياض عبد الهادي ، الكوارث الطبيعية و أثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب و الأندلس (ق 6 – 8 هلا/ 18 هـ/ 12 – 14)، ط 1، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 2008 ، ص 20

59 - محمد الامين البزاز، المرجع السابق ، ص 110 .

60 – ابن خلدون ، المقدمة ، ص 302

61 – البكري ،(أبو عبيد الله:) المغرب في ذكر بلاد إفريقية و المغرب، وهو جزء من كتاب المسالك و الممالك ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة . بدون تاريخ ، ص 68

62- الشنيتي (محمد البشير)، التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية في المغرب أثناء الإحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1984 ، ص 89

63 - البياض عبد الها دي ، المرجع السابق ،ص 195

64 - ابن خلدون، المقدمة ، ص 93

65 - الإدريسي ، المصدر السابق ، ص 98

66- البياض عبد الهادي ، المرجع السابق ، ص 207

67- نفس المرجع ، ص 217

68 - الجنحاني ، المرجع السابق ، ص 94 .

69 - من الآية 11 إلى 14 من سورة البلد

70 - البياض عبد الهادي،المرجع السابق ، ص 195

71- السيد أبو مصطفى كمال ، جوانب من الحياة الإجتماعية و الإقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل و فتاوي المعيار للونشريسي ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 1996 ، ص 26

72 - محمد الامين البزاز ، المرجع السابق ، ص 10

73 - لينا زياد أ حمد بك ، مشكلة الغذاء وعلاجها ، دراسة قرآنية ، رسالة لنيل ماجستير، قسم أصول الدين بكلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، 2009 ، ص 105 .